مؤشرات أداء البنوك

خلال 2019 - 2020

وتوقعات 2021

غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

نوفمبر 2020

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

المحتويات

أولاً : البنوك الوطنية قاطرة نمو اقتصاد الإمارات 4

ثانياً : نتائج وأرباح البنوك في نهاية الربع الثالث 2020 6

ثالثاً : دعم عملاء البنوك خلال الأزمة الاقتصادية 10

رابعاً : بنوك الإمارات .. متانة بمواجهة الجائحة الصحية 13

خامساً : بنوك الإمارات وفق المؤشرات العالمية 17

سادساً : توجهات البنوك بعد كورونا 20

سابعاً : آليات البنوك لدعم الأنشطة الاقتصادية 24

مقدمة

للقطاع المصرفي الاماراتي دور كبير وإسهامات في نمو الاقتصاد الوطني والناتج المحلي، مما جعله شريكاً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والمالية. ويأتي ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الإمارات نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنك المركزي والمصارف لتسهيل الحصول على الخدمات المالية الرسمية، لكل قطاعات وشرائح المجتمع عبر تشجيع المصارف على زيادة شبكة فروعها وعرض منتجات توفير مالية مبتكرة وتسهيل الحصول على الائتمان ونشر استخدام وسائل الدفع الحديثة.

الهدف من الدراسة: التعرف على الدور المميز الذي قام به الجهاز المصرفي خلال الأزمة الاقتصادية المصاحبة للجائحة الصحية، واستعراض نتائج البنوك الوطنية ومدى سلامة الموقف المالي، وتوقعات المرحلة المقبلة والمأمول من البنوك لدعم الأنشطة الاقتصادية.

أبدى القطاع المصرفي في الإمارات قوة كبيرة في مواجهة تداعيات جائحة «كورونا»، وحقق معدلات نمو قوية أثبتت متانته وصلابته ودفعته للمساهمة بقوة في إنعاش الاقتصاد الوطني، ويرجع هذا بشكل كبير إلى الدعم الحكومي لقطاعات الاقتصاد الوطني وعلى رأسها المصارف، إضافة إلى خطة الدعم الشاملة الاستباقية التي طبقها المصرف المركزي لمعالجة آثار الجائحة، التي تعد الأكبر والأضخم من نوعها في المنطقة، ووفرت السيولة الكافية، فضلاً عن جاهزية البنوك للتعامل مع الأزمات الطارئة وامتلاكها لخبرات قوية ترسّخت لديها من أزمات سابقة وأهمها الأزمة المالية العالمية 2008.

كان لا بد من قيام مصارف وطنية لتشارك في هذه النهضة، وتواكب تطور الحركة التجارية، والطفرة النفطية التي جعلت من المنطقة محط أنظار الجميع، ومحل جذب واهتمام للعديد من المصارف العالمية.

ساعدت الإجراءات المصرفية وضخ التمويلات في القطاعات المختلفة في الإمارات في إنعاش العديد من القطاعات وخاصة التجزئة، مع تنوع الفرص أمام المستثمرين، كما ساعدت خطوات المصارف بشأن تأجيل سداد القروض للشركات والأفراد على دعم الاقتصاد وتخفيف الأعباء على كاهل القطاعات المتضررة من آثار الجائحة الصحية، ولعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً في دورة إنعاش الاقتصاد الوطني وتحريك الأسواق.

ومحتويات هذه الدراسة تركز على بيان دور بنوك الإمارات في التنمية، و الدور المرجو للمرحلة المقبلة، وقدمت الدراسة في الجزء الأول دور البنوك الوطنية في قيادة نمو اقتصاد الإمارات، و الجزء الثاني استعراض لأهم ملامح نتائج و أرباح البنوك في نهاية الربع الرابع 2020 بالمقارنة مع النتائج لنفس الفترة من العام 2019، أما الجزء الثالث فيتوقف لاستعراض أهم مناحي دعم عملاء البنوك خلال الأزمة الاقتصادية، والجزء الرابع من الدراسة يقدم ملخصاً لأهم جوانب القوة للمصارف في الإمارات لمواجهة الجائحة الصحية ، أما الجزء الخامس فيحدد مكانة بنوك الإمارات وفق المؤشرات العالمية، وقدم الجزء السادس تعريفاً بأهم توجهات البنوك بعد كورونا وخاصة جانب الصيرفة الرقمية، ليتم ختام الدراسة في الجزء السابع بعرض رؤى ومشاريع البنوك لدعم الأنشطة الاقتصادية، ومقترحات لأدوات التمويل التي يمكن أن تناسب طبيعة الأنشطة الإنتاجية طويلة الأجل، مع بعض التوصيات العامة للمزيد من الاستفادة من التمويل المصرفي.

أولاً :

البنوك الوطنية قاطرة نمو اقتصاد الإمارات

يعد القطاع المصرفي أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني منذ قيام دولة الاتحاد قبل نحو 49 عاماً، حيث لعبت البنوك المحلية دوراً حيوياً بارزاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد لتصبح إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي للدولة، وعاملاً رئيسياً في تطوير وتنمية مختلف القطاعات وشريكاً رئيسياً في التنمية.

ولم تقتصر إنجازات البنوك الوطنية محلياً فقط بل نجحت في غضون السنوات الماضية، في التوسع والانتشار بشكل كبير خارج الدولة لتتحول من كونها بنوكاً إقليمية إلى عالمية وهناك العديد منها بحكم التوسع في الاستثمارات لديها أسهم خارجية في العديد من الشركات العالمية وبخاصة تلك التي تتداول أسهمها على نطاق واسع في البورصات العالمية الكبرى.

وسعت البنوك الوطنية أخيراً إلى توحيد جهودها وتأسيس كيانات ضخمة وعملاقة قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً لا سيما بعد الاندماج الأخير لبنكي «أبوظبي الوطني» و«الخليج الأول» تحت كيان واحد باسم «بنك أبوظبي الأول»، ودمج كل من «أبوظبي التجاري» و«الاتحاد الوطني» و«مصرف الهلال».

وبلغ إجمالي أصول البنوك العاملة بالدولة 30.9 مليار درهم في نهاية سنة 1980، و129.7 مليار درهم في نهاية سنة 1990، و277.1 مليار درهم في نهاية سنة 2000، و 1609.3 مليار درهم في نهاية سنة 2010، وصولاً إلى 2.84 تريليون درهم في نهاية أكتوبر 2018، وإلى 3.08 تريليون درهم في نهاية ديسمبر2019.

تضاعف حجم الأصول المصرفية أكثر من 100 ضعف خلال 4 عقود فقط، من أبرز محطات النمو التي شهدتها البنوك في الدولة، متصدرة بذلك المركز الأول عربياً، من حيث حجم الأصول، بما نسبته 22 % من إجمالي الأصول المصرفية في المنطقة.

شكل رقم (1) مليار درهم

تطور **أصول البنوك** العاملة بالدولة 1980 - 2019

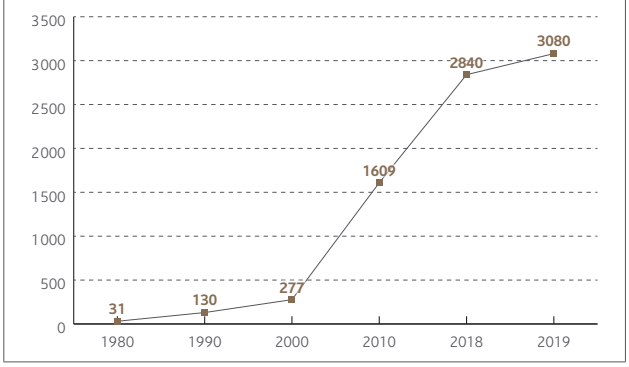

شكل رقم (2) مليار درهم

تطور إجمالي **الإقراض المصرفي** بالدولة 1980 - 2019

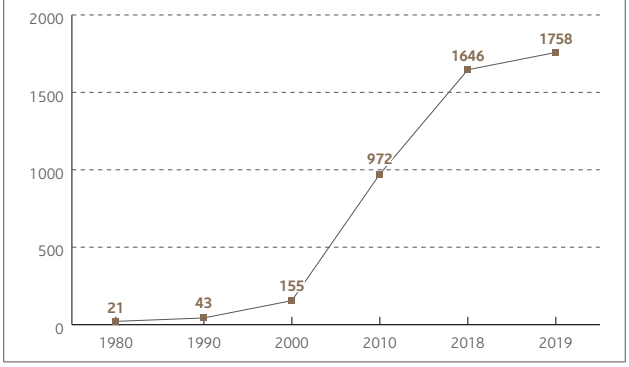

وارتفع إجمالي الإقراض المصرفي من 21.2 مليار درهم في نهاية سنة 1980 ليبلغ 43.4 مليار درهم في نهاية سنة 1990، و155.2 مليار درهم في نهاية سنة 2000، و972.1 مليار درهم في نهاية سنة 2010، وصولاً إلى 1.646 تريليون درهم في نهاية أكتوبر 2018، وإلى 1.758 تريليون درهم في نهاية ديسمبر 2019.

أولاً :
البنوك الوطنية قاطرة نمو اقتصاد الإمارات

هيكلية القطاع المصرفي الإماراتي

يبلغ عدد المصارف التجارية العاملة في الإمارات العربية المتحدة 49 مصرفاً[1] تدير شبكة واسعة من الفروع تضم 959 فرعاً. وتشمل هذه المصارف 23 مصرفاً محلياً و6 مصارف خليجية و20 مصرفاً أجنبياً وعربياً، بالإضافة إلى مصرفين للاستثمار و7 مصارف أعمال. وارتفع عدد فروع المصارف المحلية الـ 23 من 869 فرعاً بنهاية عام 2014 إلى 874 فرعاً بنهاية الفصل الأول من العام 2016. وتدير المصارف الخليجية الستة العاملة في الإمارات العربية المتحدة أربعة فروع. وقد انخفض عدد المصارف الأجنبية من 22 مصرفاً إلى 20 مصرفاً تدير 81 فرعاً بنهاية الفصل الأول 2016، نتيجة لتحول بنك باركليز إلى بنك أعمال واستحواذ فرع بنك HSBC على فرع بنك لويدز. وفي ما يتعلق بأجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في الإمارات، فقد بلغ عددها 5,144 جهازاً في نهاية الفصل الأول من العام 2016.

للقطاع المصرفي الإماراتي إسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث قدمت المصارف الإماراتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد وساهمت في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كما يُعتبر القطاع المصرفي الإماراتي الشريك الرئيسي في التنمية الاقتصادية والمالية لما له من تأثير في حركة رأس المال والاستثمارات الداخلية والخارجية. وعلى الرغم من أن تراجع أسعار النفط يضغط على سيولة وأرباح المصارف المحلية، فإن الإمارات تتمتع بمرونة جيدة لاعتمادها على نهج الاقتصاد المتنوع مع استمرار معدلات الإنفاق الحكومي عند مستويات جيدة.

الصيرفة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة

تلعب الإمارات العربية المتحدة دوراً رياديا في مجال الصيرفة الإسلامية على المستويين العربي والعالمي، حيث بلغت حصة المصارف الإسلامية حوالي 19% من موجودات القطاع المصرفي المجمعة في نهاية العام 2015. وتعود تجربة البنوك الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة إلى عام 1975 عندما تأسس بنك دبي الإسلامي كأول مصرف إسلامي في البلاد. يبلغ عدد المصارف الإسلامية العاملة في الإمارات حالياً ثمانية، وهي: بنك دبي الإسلامي، مصرف الإمارات الإسلامي، مصرف الشارقة الإسلامي، مصرف أبوظبي الإسلامي، بنك نور الإسلامي، مصرف الهلال، ومصرف عجمان، بالإضافة إلى فرع لبنك النيلين السوداني.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

إن حزم الدعم التي قدمها المصرف المركزي للشركات الصغيرة والمتوسطة كانت سبباً رئيسياً وراء زيادة حصولها على التمويلات خصوصاً بعد توسيع تعريف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بحيث تصبح شريحة أكبر منها مؤهلة للحصول على الائتمان، إضافة إلى تخفيض أوزان المخاطر المطبقة على تلك المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المصنفة إلى 75%، وإلى 85% في حالة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير المصنفة[2].

1 https://uabonline.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9

2 https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2020-12-01-1.4027490

ثانياً :

نتائج وأرباح البنوك في نهاية الربع الثالث 2020

جدول رقم (1)

مليون درهم

تغير اربح البنوك الرئيسية 2019 – 2020		
البنك	الربع الثالث 2019	الربع الثالث 2020
أبو ظبي الأول	3,111	2,505
الإمارات دبي الوطني	5,000	1,556
أبوظبي التجاري	1,412	1,361
دبي الإسلامي	1,247	1,004
أبوظبي الإسلامي	619	533

ثانياً :
نتائج وأرباح البنوك في نهاية الربع الثالث 2020

أبدى القطاع المصرفي في الإمارات قوة كبيرة في مواجهة تداعيات جائحة «كورونا»، وحقق معدلات نمو قوية أثبتت متانته وصلابته ودفعته للمساهمة بقوة في إنعاش الاقتصاد الوطني، ويرجع هذا بشكل كبير إلى الدعم الحكومي لقطاعات الاقتصاد الوطني وعلى رأسها المصارف، إضافة إلى خطة الدعم الشاملة الاستباقية التي طبقها المصرف المركزي عشية الجائحة، التي تعد الأكبر والأضخم من نوعها في المنطقة، ووفرت السيولة الكافية، فضلاً عن جاهزية البنوك للتعامل مع الأزمات الطارئة وامتلاكها لخبرات قوية ترسّخت لديها من أزمات سابقة وأهمها الأزمة المالية العالمية 2008.

إن الإجراءات العديدة التي أقرها المصرف المركزي وخاصة لعملاء البنوك مثل تمديد فترات استحقاق قروضهم أو تأجيل الكثير من المطالبات والفوائد كان لها دور كبير في مساعدة العملاء ومساعدة الاقتصاد بشكل عام وإن كانت هذه الإجراءات شكلت ضغطاً على البنوك إلا أن المصرف المركزي خفف الكثير من هذه الضغوط بعد أن ساعد البنوك على توفير سيولة كافية تواكب احتياجاتها.

ورغم الانخفاض في أرباح البنوك للربع الثالث 2020 بالمقارنة مع نفس الفترة 2019، تعتبر هذه النتائج بصفة عامة نجاحاً للبنوك بالمقارنة بالدور الكبير الذي قامت به لخدمة قطاع الأعمال والأفراد.

جدول رقم (2) — مليون درهم

نتائج البنوك المعلنة (سوق أبوظبي و سوق دبي) في سبتمبر 2020 مقارنة مع سبتمبر 2019 [1]				
التاريخ	البنك	الربع الثالث 2019	الربع الثالث 2020	التغير ٪
09-30-2020	أبوظبي التجاري	1412.07	**1361.22**	-3.60%
09-30-2020	أبوظبي الإسلامي	619.79	**533.43**	-13.93%
09-30-2020	بنك الشارقة	20.34	**110.45**	443.05%
09-30-2020	التجاري الدولي	31.83	**25.05**	-21.28%
09-30-2020	دار التمويل	2.78	**10.04**	261.51%
09-30-2020	أبو ظبي الأول	3111.33	**2505.51**	-19.47%
09-30-2020	بنك الفجيرة	154.53	**1.22**	-99.21%
09-30-2020	بنك أم القيوين	110.88	**48.77**	-56.01%
09-30-2020	بنك رأس الخيمة الوطني	284.62	**130.89**	-54.01%
09-30-2020	الشارقة الإسلامي	124.87	**102.18**	-18.17%
09-30-2020	الإمارات دبي الوطني	5000.84	**1556.07**	-68.88%
09-30-2020	مصرف عجمان	22.26	**12.89**	-42.09%
09-30-2020	المشرق	535.75	**-183.11**	-134.18%
09-30-2020	بنك الإمارات للاستثمار	0.28	**-7.3**	-2717.92%
09-30-2020	دبي الإسلامي	1247.57	**1004.88**	-19.45%
09-30-2020	دبي التجاري	361.99	**285.33**	-21.18%
09-30-2020	مصرف الإمارات الإسلامي	264.18	**-323.08**	-222.30%

[1] https://www.argaam.com/ae-ar/markets/adx/companies-financial-results/quarter

ثانياً :
نتائج وأرباح البنوك في نهاية الربع الثالث 2020

الموجودات

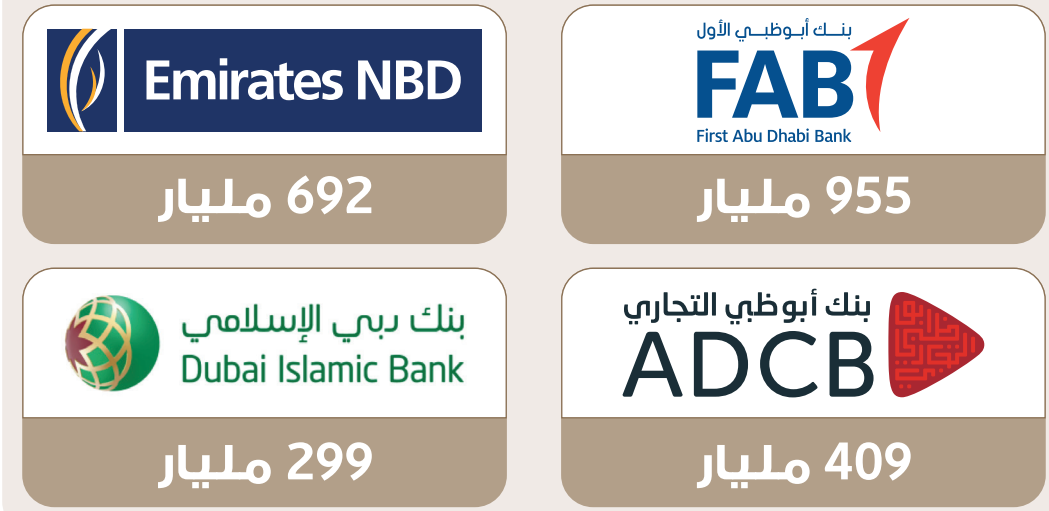

جدول رقم (3) مليار درهم

قائمة أكبر البنوك من حيث قيمة الموجودات، سبتمبر 2020	
البنك	قيمة الموجودات
بنك أبوظبي الأول	955
بنك الإمارات دبي الوطني	692
بنك أبوظبي التجاري	409
بنك دبي الإسلامي	299

بنك أبوظبي الأول يتصدر قائمة أكبر البنوك من حيث قيمة الموجودات التي بلغت 955 مليار درهم في نهاية شهر سبتمبر من العام الجاري، تلاه بنك الإمارات دبي الوطني 692 مليار درهم تقريباً، ثم بنك أبوظبي التجاري 409 مليارات درهم، ودبي الإسلامي 299 مليار درهم، وتوزعت بقية المبلغ على البنوك الأخرى من أصل 2.681 تريليون درهم.

ثانياً :
نتائج وأرباح البنوك في نهاية الربع الثالث 2020

2.681 تريليون درهم موجودات 10 بنوك [1]

قفز إجمالي موجودات 10 بنوك وطنية إلى 2.681 تريليون درهم، في نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، بنمو نسبته 11.4% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019، بحسب البيانات المالية التي أعلنت عنها هذه البنوك عن أدائها التشغيلي في نهاية شهر سبتمبر الماضي.

ويعكس النمو الكبير في موجودات البنوك الوطنية الملاءة المالية القوية التي تحوزها، مقارنة مع نظيرتها في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، مما يرسخ المكانة الريادية للقطاع البنكي الإماراتي.

وتظهر البيانات المالية للبنوك الـ 10 أن النمو المسجل في الموجودات ترافق مع تحسن كبير أيضاً في بقية المؤشرات ومن ضمنها مؤشر الودائع، والتي ارتفع إجمالي قيمتها إلى 1.74 تريليون درهم في نهاية شهر سبتمبر من 2020، بزيادة نسبتها 10.7% مقارنة مع 1.572 تريليون درهم في سبتمبر من 2019.

أما على مستوى التسهيلات الائتمانية لذات البنوك، فقد نمت بنسبة 5% مرتفعة إلى 1.47 تريليون درهم في نهاية سبتمبر من العام الجاري، مقارنة مع 1.4 تريليون درهم في الشهر ذاته من 2019.

جدول رقم (4)

تريليون درهم

زيادة الموجودات، الودائع، والتسهيلات الائتمانية سبتمبر 2019 – سبتمبر 2020			
البيـــان	سبتمبر 2019	سبتمبر 2020	التغير ٪
الموجودات	2.445	**2.681**	11.4%
الودائع	1.572	**1.74**	10.7%
التسهيلات الائتمانية	1.4	**1.47**	5%

شكل رقم (3)

تريليون درهم

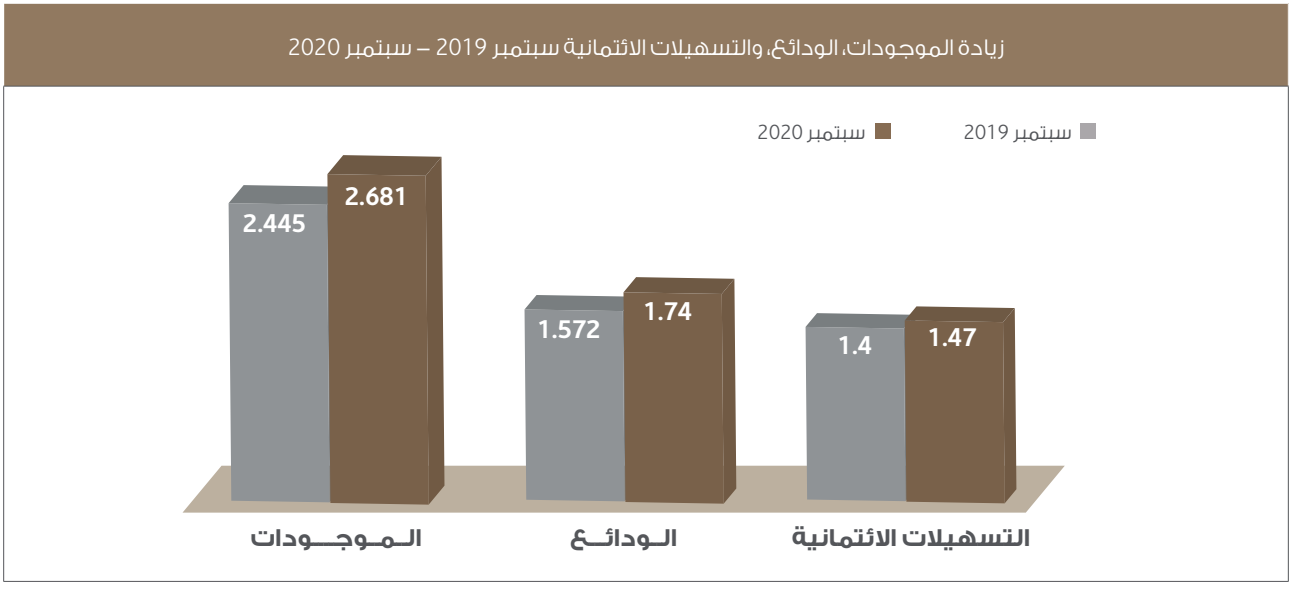

1 https://www.argaam.com/ae-ar/markets/adx/companies-financial-results/quarter

ثالثاً :

دعم عملاء البنوك خلال الأزمة الاقتصادية

كشف المصرف المركزي عن ارتفاع إجمالي الائتمان والتسهيلات والتمويلات المصرفية الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة لنحو 92.6 مليار درهم بنهاية سبتمبر الماضي بزيادة على أساس سنوي بنسبة 9.1% على أساس سنوي مقارنة بنحو 84.9 مليار درهم في نهاية سبتمبر 2019، وبارتفاع 3.5% خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري مقارنة بنحو 89.5 مليار نهاية ديسمبر الماضي.

الزيادة دليل على نجاح برنامج الدعم الاقتصادي الذي أطلقه المصرف المركزي حيث مكن هذه المشروعات من الاستفادة من المساعدات المؤقتة المقدمة من البنوك والتدابير الأخرى التي تضمنت تأجيل السداد للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حتى نهاية العام الجاري 2020.

- تضاف حزمة الدعم الخاصة بإمارة أبوظبي إلى خطة الدعم الاتحادية الشاملة التي أعلنها مصرف الإمارات المركزي بقيمة 256 مليار درهم لاحتواء تداعيات فيروس كورونا.
- تتألف الخطة من اعتماد مالي يصل إلى 50 مليار درهم، مخصصة لمنح قروض وسلف مضمونة بتكلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة، إضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك.
- البنوك التجارية المشاركة في خطة المصرف المركزي تمنح إعفاءً مؤقتاً عن سداد الالتزامات لعملائها من شركات القطاع الخاص وعملائها الأفراد، الذين تعرضوا لمخاطر النقص المؤقت في التدفقات النقدية بسبب تفشّي فيروس كورونا.
- تمديد فترة تأجيل الديون والفائدة على الدفعات المستحقة حتى 31 ديسمبر 2020.
- **320 ألف عميل استفادوا من خطة الدعم** وتأجيل الأقساط :
  - 180,000 عدد المستفيدين من تأجيل قروض تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 8 مليارات درهم إماراتي.
  - 140,000 عدد العملاء المستفيدين من تسهيلات خطة الدعم الاقتصادي الشاملة.
- عدد البنوك التي استخدمت خطة الدعم الاقتصادي 26 بنكاً، منها 17 بنكاً سحبت 100% من التمويل الممنوح لها.
- استفاد أكثر من 4 آلاف مواطن[1] من برنامج قروض المواطنين الذي أطلقه المصرف واتحاد مصارف الإمارات وعدد من البنوك الوطنية خلال مارس الماضي؛ بهدف تخفيف عبء تراكم الديون على المواطنين.
- ما يقارب الـ10,000 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى أكثر من 1,500 من شركات القطاع الخاص استفادوا من خطة الدعم الاقتصادي الموجّهة[2] حتى سبتمبر2020.

1 https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-05-06-1.3850988

2 https://www.emaratalyoum.com/business/local/2020-09-24-1.1401932

ثالثاً :
دعم عملاء البنوك خلال الأزمة الاقتصادية

خطة الدعم الاقتصادي الشاملة تُطبق حتى نهاية يونيو 2021

كشف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في 16 نوفمبر 2020 [1]، عن تمديد فترة تطبيق العناصر الرئيسية لحزمة التحفيز الاقتصادي التي أطلقها تحت مسمى "خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة" حتى نهاية يونيو 2021.

أهداف الخطة

أطلق المصرف المركزي الخطة خلال مارس الماضي، لدعم اقتصاد دولة الإمارات بشكل عام لمواجهة تداعيات كورونا، من خلال مجموعة متكاملة من تدابير الدعم للقطاع المصرفي ذات الصلة بالتمويل والسيولة والاقراض ورأس المال.

تمديد فترة تطبيق التسهيلات

بموجب الخطوة، يقوم المصرف المركزي بتمديد فترة تطبيق التسهيلات ذات التكلفة الصفرية البالغة قيمتها 50 مليار درهم، التي تعود بالفائدة على عملاء البنوك من الشركات والأفراد وتسهل إدارة السيولة لدى البنوك، من خلال التمويل المضمون بتكلفة صفرية، وذلك لمدة 6 أشهر إضافية.

منح قروض وتسهيلات

ومن المتوقع أن تكون البنوك وشركات التمويل المشاركة في الخطة، قادرة اعتباراً من 1 يناير 2021، على منح قروض وتسهيلات جديدة لعملائها المتضرّرين جرّاء تداعيات الوباء، ضمن الشروط والأحكام المطبقة والمحددة في معايير خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة.

دعم النظام المالي

من جانبه، أوضح معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدي، محافظ المصرف المركزي، أن المصرف، يؤكد التزامه بدعم النظام المالي لدولة الامارات واتخاذ الإجراءات اللازمة بهدف تسريع تعافي الاقتصاد من تداعيات كورونا.

تمديد فترة تطبيق خطة الدعم

وقال الأحمدي، إن تمديد فترة تطبيق خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة، جاء لتقديم الدعم لعملاء البنوك من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد، ونحن على ثقة أن هذه المبادرة تأتي لحماية الاقتصاد من التأثير الناتج عن الوباء وتضعنا في موقف مثالي للتعافي بمجرد القضاء نهائياً على الوباء.

1 https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2020-12-01-1.4027490

ثالثاً :

دعم عملاء البنوك خلال الأزمة الاقتصادية

خطة الدعم الاقتصادي الشاملة

أثبتت خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة التي أطلقها المصرف المركزي، نجاحها في تعزيز قدرة النظام المالي على دعم الأفراد والشركات المتضرّرة جرّاء تداعيات جائحة "كوفيد-19".

إعفاء القروض

استفاد من برنامج إعفاء القروض الذي تتضمنه خطة الدعم أكثر من 310000 من العملاء الأفراد وحوالي 10000 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكثر من 1500 من شركات القطاع الخاص.

تمويل الزراعة والأمن الغذائي يستقطبان مستثمرين جدداً

زيادة التمويلات المصرفية الموجهة لقطاع الزراعة دعمت مستثمرين مواطنين وأجانب خلال شهور الجائحة في قطاع الزراعة وإنتاج اللحوم والألبان والخضروات، مما ساهم في زيادة التمويلات المصرفية الموجهة لقطاع الزراعة خلال الربع الثاني بأكثر من 278 مليون درهم حيث بلغت بنهاية يونيو 1.82 مليار درهم، ويتوقع أن يتضاعف هذا التمويل خلال الفترة المقبلة علماً بأن التمويلات بنهاية ديسمبر 2019 بلغت ملياراً و52 مليون درهم.

كان التمويل المصرفي للزراعة عبر قروض ميسرة لشراء المعدات والتقاوي والأسمدة وكذلك فتح منافذ لتسويق المنتج المحلي.

فرص للتملّك العقاري خلال الأزمة

حركة شراء العقارات السكنية زادت خلال الشهور الأولى للجائحة بسبب فرصة الشراء التي استغلها العديد من المستثمرين، بالاستفادة من ارتفاع تمويلات البنوك للقطاع العقاري خلال الربع الثاني، مع وجود تسهيلات غير مسبوقة من القطاع المصرفي، من خلال تخفيض سعر الفائدة على التمويلات العقارية إلى 3.5%، مقارنة مع 8% منذ عامين، كما تراجعت نسبة مساهمة المالك في تمويل العقارات فعلياً من 30% إلى 10%، كما أن مدة سداد القرض العقاري قد زادت من 12 سنة، كما كان سابقاً إلى 20 سنة حالياً.

83.9 مليار تمويلات الشحن والنقل

يعد الشحن والنقل من أبرز القطاعات التي شهدت زيادة ملحوظة في التمويلات المصرفية خلال شهور الجائحة، حيث ارتفعت تمويلاته من 63.3 مليار درهم إلى 83.9 مليار درهم بنهاية يونيو، بزيادة 20.6 مليار درهم وبنسبة 32.5%، يليه قطاع التجارة، حيث ارتفعت تمويلاته من 155.7 مليار درهم إلى 157.2 مليار بنهاية يونيو، بزيادة 1.5 مليار درهم وبنحو 1%، وارتفعت تمويلات تجارة التجزئة من 47.2 مليار درهم إلى 49.4 مليار درهم، بزيادة مقدارها 2.2 مليار درهم وبنسبة 4.7%.

رابعاً :

بنوك الإمارات .. متانة بمواجهة الجائحة الصحية

يتمتع القطاع المصرفي في الإمارات بمؤشرات مالية رئيسة متينة، للتعامل مع الوضع الضاغط وعدم الاستقرار اللذين تعاني منهما اقتصادات العالم بسبب جائحة الكوفيد – 19، وتركزت الجهود خلال الفترة الماضية لزيادة مِنعة ومتانة ومرونة القطاع المصرفي الوطني، ودعم السيولة، وتوفير الملاءة المالية وكفاءة رأس المال مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع اعتماد التقنية الرقمية كمظلة تشغيلية وكأداة تنظيمية لمساعدة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي عالمياً، ويمكن متابعة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

رابعاً :

بنوك الإمارات .. متانة بمواجهة الجائحة الصحية

السيولة الكلية

تشير إحصاءات المصرف المركزي[1] إلى نجاح القطاع المصرفي في مواجهة «كورونا»، حيث تشير الإحصائيات إلى أن السيولة الكلية للاقتصاد (عرض النقد) ارتفعت خلال الفترة الأولى من شهور الجائحة لتسجل بنهاية يونيو الماضي أعلى معدلاتها في تاريخ الإمارات إلى تريليون و752.3 مليار درهم مقابل تريليون و714.3 مليار درهم بنهاية مارس، بزيادة مقدارها 38 مليار درهم أو 2.2%، وصاحب هذه السيولة القوية ارتفاعاً في الاحتياطيات الدولية للإمارات (احتياطيات البنوك والمصرف المركزي)، حيث ارتفعت من 449.6 مليار درهم بنهاية مارس إلى 459.1 مليار درهم بنهاية يونيو، بزيادة 9.5 مليار درهم أو 2.1%.

احتياطي الذهب

سجل احتياطي المصرف المركزي من الذهب مستوى هو الأعلى، حيث بلغ 6.58 مليار درهم مقابل 6.4 مليار بنهاية مارس، بزيادة 148 مليون درهم أو 2.3%، وارتفعت احتياطيات البنوك من 60.2 مليار درهم إلى 108.1 مليار درهم بنهاية يونيو، بزيادة 47.9 مليار درهم أو 79.6%، كما ارتفعت أصول القطاع المصرفي لتصل إلى 3 تريليونات و190.2 مليار درهم بنهاية يونيو مقابل 3 تريليونات و128 ملياراً بنهاية مارس بزيادة 62.2 مليار درهم أو 2%، وزادت رؤوس أموال واحتياطيات القطاع المصرفي 12.6%، حيث بلغت بنهاية يونيو 382.5 مليار درهم، مقابل 369.9 مليار.

الإيداع والإقراض

استطاع القطاع المصرفي جذب ودائع جديدة بمقدار 14.3 مليار درهم، وبلغ إجمالي الودائع المصرفية بنهاية يونيو تريليون و866.2 مليار درهم مقابل تريليون و851.9 مليار بنهاية مارس بنمو 0.8%، وارتفعت ودائع المقيمين من تريليون و635 مليار درهم إلى تريليون و666 ملياراً أو 1.9%، كما ارتفعت ودائع الحكومة من 255.1 مليار درهم إلى 289 ملياراً بنهاية يونيو بنمو 13.3%.

وضخ القطاع المصرفي خلال شهور الجائحة 22.8 مليار درهم في شرايين القطاع المصرفي، وبلغ إجمالي الإقراض بنهاية يونيو تريليوناً و791 مليار درهم مقابل تريليون و768.2 مليار بنهاية مارس بنمو 1.3%.

تأجيل الأقساط

أطلق المصرف المركزي خطته للدعم الشامل، وبلغ إجمالي المبالغ المخصصة لهذه الخطط 282.5 مليار درهم منها 256 مليار درهم لخطة «المركزي»، والتي تعد الأضخم والأكبر من نوعها على مستوى العالم العربي، وقد عملت الخطط بشكل تنسيقي ممتاز، ففي الوقت الذي كانت فيه الدوائر الاقتصادية تلغي وتجمد وتخفض الكثير من الرسوم والغرامات كانت البنوك توفر التمويلات وتؤجل سداد أقساط القروض للشركات والأفراد مما ساعد على دعم الاقتصاد، ولعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً في دورة إنعاش الاقتصاد الوطني.

ووفر القطاع المصرفي السيولة الكافية، فضلاً عن جاهزية البنوك للتعامل مع الأزمات الطارئة وامتلاكها لخبرات قوية ترسّخت لديها من أزمات سابقة وأهمها الأزمة المالية العالمية 2008.

1 https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-09-13-1.3958860

رابعاً :

بنوك الإمارات .. متانة بمواجهة الجائحة الصحية

زيادة المخصصات لاحتواء حالات التعثر

دفعت تداعيات «كورونا» البنوك إلى زيادة مخصصاتها لمواجهة القروض المتعثرة والفوائد المعلقة لتصل بنهاية يونيو إلى 145.6 مليار درهم.

زيادة مخصصات البنوك كانت أمراً ضرورياً للغاية وخاصة عند ظهور تداعيات الجائحة على القطاع المصرفي لافتاً إلى محدودية تأثير هذه الزيادة على القطاع بسبب إسراع المصرف المركزي في ضخ سيولة في القطاع المصرفي منذ أول أيام الجائحة ما سمح للبنوك بأن تأخذ المخصصات المالية اللازمة خلال فترة الضغط الشديدة عليها ومن دون الحاجة إلى أن يؤثر ذلك في متانة كفاءة رأس مالها أو يضطر البنوك إلى عمليات رفع رأس مالها خلال الشهور الأولى للجائحة على الأقل.

فترات الاستحقاق

حققت الإجراءات العديدة التي أقرها المصرف المركزي نجاحا كبيراً، خاصة لعملاء البنوك مثل تمديد فترات استحقاق قروضهم أو تأجيل الكثير من المطالبات والفوائد كان لها دور كبير في مساعدة العملاء ومساعدة الاقتصاد بشكل عام وإن كانت هذه الإجراءات شكلت ضغطاً على البنوك إلا أن المصرف المركزي خفف الكثير من هذه الضغوط بعد أن ساعد البنوك على توفير سيولة كافية تواكب احتياجاتها.

كما جاء الدعم بإصدار العديد من الحكومات المحلية وخاصة في أبوظبي ودبي سندات كان له دور كبير في توفير سيولة أكبر داخل القطاع المصرفي كما أن العديد من البنوك وخاصة البنوك الكبرى استفادت من فترة إيداع هذه السندات لديها ما ساعد على توفير السيولة في النظام المصرفي بشكل عام.

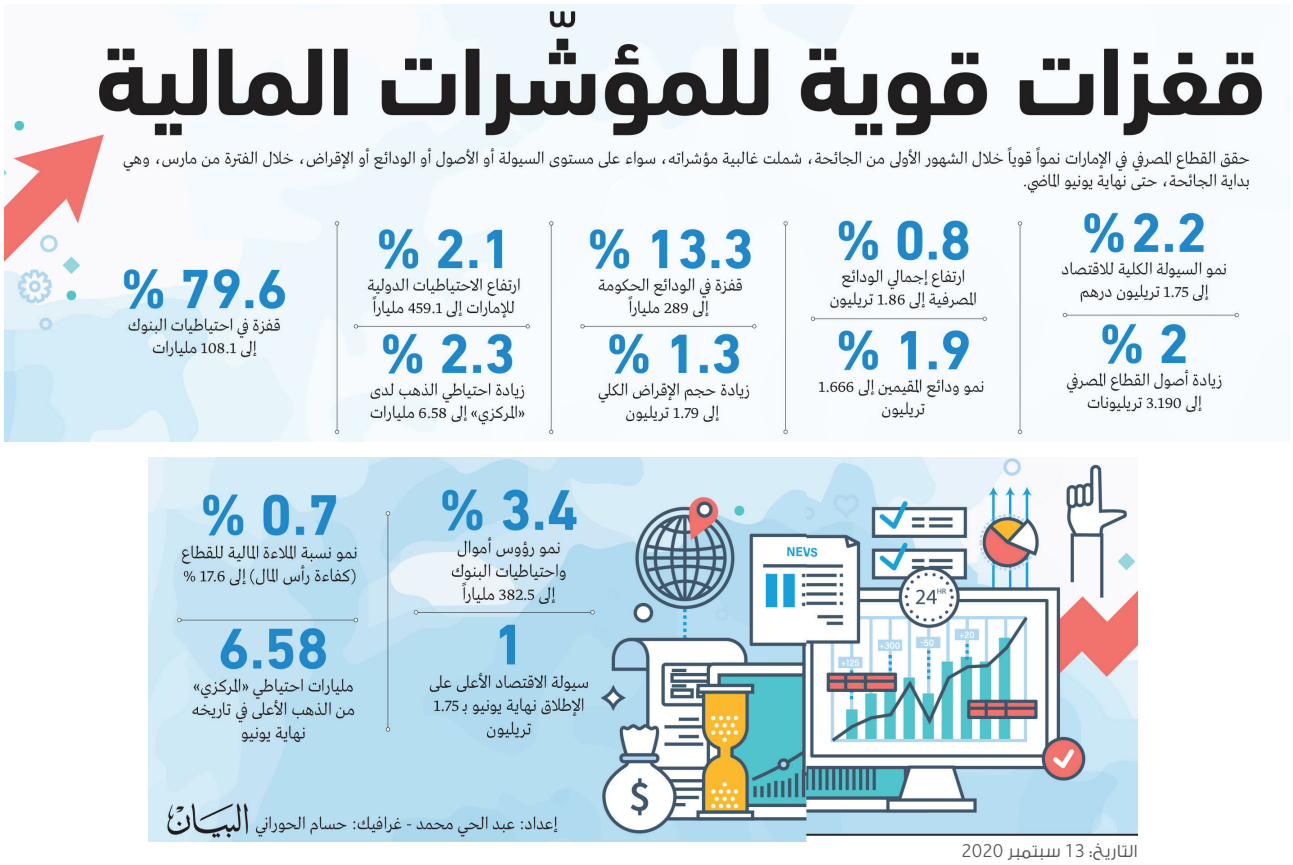

رابعاً :
بنوك الإمارات .. متانة بمواجهة الجائحة الصحية

خبرات البنوك

كان للبنوك في الإمارات دور كبير في التغلّب على تداعيات كورونا خلال الأشهر الثلاثة الأولى لبدء انتشار الفيروس، حيث أبدت غالبية البنوك مرونة أكثر، وأزالت الكثير من القيود وسهلت المعاملات مع العملاء بشكل كبير، واتضح جلياً أنها استفادت كثيراً من دروس الأزمة المالية العالمية 2008 التي ضربت القطاع المصرفي في العالم بقوة، وأصبح لديها خبرات متراكمة قوية.

وكان تراكم الخبرات المصرفية أكثر وضوحاً من خلال تجاوب البنوك مع خطة المصرف المركزي بقوة وقامت بتوفير القروض بمعدلات فائدة تعد الأدنى في تاريخ الدولة لتصل إلى ما دون 3% للقروض الشخصية وهبطت مستويات الفائدة على تعاملات الدرهم «الإيبور» لمستويات دون 1٪ لكل الآجال للمرة الأولى في تاريخ الإمارات، ولم تضطر البنوك لرفع رؤوس أموالها، وتعكس الإحصاءات الأخيرة للمصرف المركزي زيادة قوية في جميع مؤشراتها المالية(مرفق [1]) .

إعداد: عبدالحي محمد - غرافيك: حسام الحوراني

1 https://www.centralbank.ae/sites/default/files/2020-09/Main%20Highlights%20of%20the%20UAE%20Banking%20Indicators%20-%20July%202020%20-%20Arabic.pdf

خامساً :
بنوك الإمارات وفق المؤشرات العالمية

حقق القطاع المصرفي الوطني نجاحاً كبيراً بفضل سلسلة الإنجازات التي حققها، في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي والإقليمي خلال السنوات الماضية. وأثمرت تلك الإنجازات، التي تركّزت في تحسين جودة الأصول وقيمة الضمانات والارتقاء بجودة الخدمات وانخفاض تكاليف التمويل مع تحسن مزيج الودائع والسيولة، ترسيخ بيئة مصرفية لا تمكنها من مواجهة أي تباطؤ محتمل في الأسواق العالمية فحسب، بل تجعلها قادرة كذلك على التوسع والمساهمة في المشاريع الجديدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو عالمية، وقد تمثل ذلك في عدة جوائز ومراكز إقليمية وعالمية من أهمها:

الإمارات الأولى عربياً في حجم الأصول المصرفية [1]

حقق القطاع المصرفي هذه المركز الأول عربياً من حيث حجم الأصول بما نسبته 22٪ من إجمالي الأصول المصرفية في المنطقة. وتفصيلاً، وتحديداً في فترة الثمانينات كانت أصول البنوك 30 مليار درهم فقط، ثم قفزت خلال التسعينات إلى 130 مليار درهم، ومع مطلع الألفية الجديدة بلغت حوالي 280 مليار درهم. في حين تخطت في عام 2010 حاجز التريليون و700 مليون درهم. وأخيراً مع بلوغ هذا العام 2020 تضاعفت مجدداً لتتجاوز أصول البنوك في الدولة لتقفز إلى 3 تريليونات درهم إماراتي وهو ما يوازي ضعفي الناتج المحلي الإجمالي.

«دبي التجاري» يفوز بجائزتي «أفضل بنك تجاري» و«أفضل تحول رقمي» 2020 [2]

حصد بنك دبي التجاري، جائزتي «أفضل بنك تجاري» و«أفضل تحول رقمي» ضمن جوائز MEA Finance لعام 2020. جاء ذلك خلال حفل أقيم مؤخراً في المقر الرئيسي للبنك في دبي.

وتسعى الجوائز إلى تكريم المؤسسات المصرفية والمالية من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التي تتميز بإنشاء أنظمة مالية قوية من خلال الابتكار والتحول الرقمي، بالإضافة إلى تعزيز القطاع الرقمي بشكل عام.

جاءت هذه الجائزة تماشياً مع أهدف دبي التجاري بأن يصبح بنكاً رقمياً بالكامل، ويعمل البنك باستمرار على تحسين عروضه الرقمية بناءً على استراتيجيته المرتكزة على العملاء وبما يتماشى مع ثقافته المرتكزة على الابتكار.

1 https://www.almasraf.ae/%D9%83%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84/?lang=ar

2 https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2020-11-30-1.4027008

خامساً :
بنوك الإمارات وفق المؤشرات العالمية

المشرق «رائد السوق» بالإمارات في استطلاع يوروموني لإدارة النقد [1]

حل بنك المشرق بمركز «رائد السوق» في الإمارات. وجاء ثانياً في منطقة الشرق الأوسط في استطلاع مجلة يوروموني حول إدارة النقد 2020، الذي يُعدّ استطلاعاً مرجعياً لقطاع إدارة السيولة النقدية العالمي.

ويعتبر استطلاع يوروموني حول إدارة النقد لعام 2020 الاستطلاع السنوي التاسع عشر لكبار مزودي منتجات وخدمات إدارة السيولة النقدية في العالم. كما يُعدّ استطلاعاً مرجعياً لقطاع إدارة السيولة النقدية العالمي، ودليلاً شاملاً لقطاع إدارة السيولة النقدية في السوق. وحصل المشرق على تصنيف متقدم جداً في معظم المعايير، مع تكريم خاص لإنجازاته في مجال الخدمات المصرفية الرقمية.

وهذه الجائزة أحدث إنجاز في سلسلة النجاحات التي حققها المشرق، حيث حصد في هذا العام لوحده جائزتين خصّه بهما حفل توزيع جوائز مجلة آسياموني لأفضل بنك في الشرق الأوسط، وجائزتين من مجلة وورلد فاينانس، ولقب «أفضل بنك رقمي في الشرق الأوسط»؛ إحدى جوائز مجلة يوروموني الإقليمية للتميّز.

7 بنوك إماراتية ضمن الأكثر أمناً عالمياً [2]

حلت 7 بنوك إماراتية ضمن قائمة 50 بنكاً هي الأكثر أمناً على مستوى العالم، والتي أصدرتها مجلة «جلوبال فاينانس»، أكتوبر2020.

وجاء بنك أبوظبي الأول في المركز الأول إقليمياً و32 عالمياً في القائمة.

وتصدر القائمة «KfW» بنك التنمية الألماني الحكومي ومقره فرانكفورت، تلاه في المركز الثاني بنك «كانتون زيورخ» السويسري، وجاء بنك «BNG» الهولندي في المركز الثالث، وبنك المعاشات الزراعية الألماني في المركز الرابع، وبنك «نديرلاندز ووتر شابسبنك» الهولندي في المركز الخامس.

وضمت قائمة أكثر 50 بنكاً أمناً في الأسواق الناشئة لعام 2020 ضمتها المجلة ضمن تصنيفها السنوي التاسع والعشرين، أربعة بنوك إماراتية، جاء على رأسها بنك أبوظبي الأول في المركز الرابع، وبنك أبوظبي التجاري في المركز 13، ومصرف أبوظبي الإسلامي في المركز 29، وبنك الإمارات دبي الوطني في المركز 37.

وضمت قائمة أكثر 10 مؤسسات مالية إسلامية أمناً في دول مجلس التعاون الخليجي 3 بنوك إماراتية تصدرها مصرف أبوظبي الإسلامي في المركز الثاني وبنك دبي الإسلامي في المركز 9 ومصرف الشارقة الإسلامي في المركز 10.

1 https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2020-11-30-1.4026993
2 https://www.albayan.ae/economy/capital-markets/2020-10-21-1.3992110

خامساً :
بنوك الإمارات وفق المؤشرات العالمية

«ألفاريز آند مارسال»: بنوك الإمارات ضمن الأكثر ربحية عالمياً [1]

انتعشت مستويات ربحية البنوك الإماراتية في الربع الثاني 2020 مدعومة بتدابير تحسين التكلفة وانخفاض الدخل المدعوم للمخصصات، وتعد البنوك الإماراتية من بين أكثر البنوك ربحية على مستوى العالم، بسبب مستويات السيولة الجيدة، والرسملة القوية، والمستويات المنخفضة من القروض المتعثرة ونسبة كبيرة من الودائع غير المحملة بالفوائد.

وأطلقت «ألفاريز آند مارسال» تقريراً بعنوان «أداء القطاع المصرفي في الإمارات في الربع الثاني لعام 2020»، حيث سجلت أكبر 10 بنوك إماراتية ارتفاعاً ملحوظاً 21.2٪ في صافي الأرباح الفصلية نتيجة لانخفاض المخصصات وزيادة كفاءة التكلفة.

وأضافت أنه من المرجح أن تركز أكبر البنوك الإماراتية جهودها على تحسين مؤشرات الفعالية لديها خلال الفترة المقبلة، حيث إن ظروف العمل الحالية تتطلب تحقيق زيادة نوعية في مستويات تحسين التكلفة.

وعلى الرغم من ظروف الأسواق الصعبة إلا أن البنوك شهدت ارتفاعاً طفيفاً في معدلات نمو القروض والسلف ونمو الودائع، ما أدى إلى زيادة السيولة في القطاع المصرفي.

المصرف المركزي يتوقع تحسناً في الطلب على قروض الشركات خلال الربع الثالث من 2020، وقد يكون من المفيد للبنوك تقديم تدابير مكثفة لتعزيز مستويات الكفاءة، والتركيز على الرقمنة لتوفير التكاليف خلال المرحلة المقبلة.

1 https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-08-26-1.3945126

سادساً :
توجهات البنوك بعد كورونا

استشراف مستقبل القطاع المصرفي، تقوده توجهات رئيسة سترسم طريق البنوك الناجحة في العالم وفي الإمارات لمرحلة ما بعد كورونا، وهي تسريع الاستثمارات الرقمية، وتعزيز الابتكار والمرونة، بالإضافة إلى توقع المزيد من الاندماج والاستحواذ من قبل البنوك ذات الميزانيات العمومية والسيولة الأقوى.

نماذج مبتكرة

التوقعات تشير في الإمارات [1]، إلى تزيد وتيرة الابتكار في القطاع المصرفي بعد «كورونا»، في مسعى ضروري من المؤسسات المصرفية لمواصلة نشاطها وخدماتها في ظل هذه الظروف.

ستعزز القنوات الجديدة والمنصات الرقمية تبادل البيانات والبحوث والأفكار لسد الفجوات وتسريع عمليات الابتكار. وهذا هو الشيء الإيجابي الوحيد تقريباً من وراء هذه الجائحة، المتمثل في ظهور منتجات وأساليب جديدة أو محسنة ستساهم في مزيد من الكفاءة والمرونة في طريقة أداء الناس لأعمالهم، وهذا بطبيعة الحال أمر جيد للاقتصاد.

ومن المرجح أن نشهد خلال الفترة المقبلة (أشهر أو سنوات) ظهور نماذج تشغيل جديدة حيث ستعيد الشركات التفكير في مرونتها وقوتها تجاه الأزمات المحتملة والتي قد تشمل تهديدات مثل التغير المناخي وانتشار الأوبئة.

لابد من علاج الانقطاعات في أعمال شبكات التوريد التي شهدناها خلال الأشهر القليلة الماضية، فستضطر الشركات إلى وضع خطط بديلة لتفادي مثل التوقف في شبكات التوريد مستقبلاً.

أما البنوك العالمية ومزودو الخدمات المالية، فإنها كانت ولا تزال تلعب دوراً رئيساً في مساعدة عملائها على أن يكونوا أكثر مرونةً وأن تتكيف أعمالهم مع ظرف أو واقع جديد ما والذي قد ينطوي على الإقلال من حركة السفر الجوي والاستعانة بالمصادر المحلية لتوفير المنتج والتركيز بشكل أكبر على أعمال توصيل السلع والبضائع إلى الزبائن.

ابتكار مصرفي

تطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وسمارت بيزنس وسمارت تريد، للتحديث والمتابعة المستمرين لضمان منح عملاء البنوك أفضل مستويات الخدمة والدعم والحماية الممكنة.

ورغم التغييرات التي طرأت على شبكة فروعنا، نواصل توفير خدماتنا المصرفية لعملائنا على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، مع الالتزام في الوقت نفسه بتوجيهات حكومة الإمارات الرشيدة وحملة «خلّك في البيت»، مع الاهتمام بتوفير الخدمات المصرفية للعملاء على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، مع الالتزام في الوقت نفسه بتوجيهات الحكومة وحملة «خلّك في البيت»، مع تطبيق الإجراءات الاحترازية على امتداد شبكة الفروع، وأجهزة الصراف الآلي، وفي مواقع أجهزة الصراف التفاعلية والمباني المكتبية، بما في ذلك بروتوكولات التنظيف العميق والتعقيم الإضافية.

1 https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-05-27-1.3868717

سادساً :
توجهات البنوك بعد كورونا

العمل عن بعد

أغلب بنوك الإمارات تصل نسبة العمل عن بُعد إلى أكثر من 70% من موظفيهم، وهم يقومون بممارسة كافة الأعمال المناطة بهم والمهام الموجهة إليهم باحترافية تامة توازي تلك التي اعتادوها عند عملهم في مقار وفروع البنوك.

كما قامت البنوك بتزويد الموظفين بالتقنيات المطلوبة لإجراء الاجتماعات الافتراضية أو المشاركة في جلسات تدريبية حيّة عبر الإنترنت مع تقديم المشورة المستمرة حول الاحتياطات الأمنية أثناء العمل عن بُعد.

استثمارات رقمية كبيرة

كما يتوقّع أن تقوم البنوك الإماراتية بتسريع استثماراتها الرقمية الكبيرة، وذلك لمساعدتها على تحسين كفاءة عملياتها وخدمة عملائها بشكل أفضل عن بُعد.

وتشير بعض التوقعات لحدوث المزيد من عمليات الاندماج في القطاع المصرفي الإماراتي، وخصوصاً بعد الآثار الاقتصادية للوباء وانخفاض أسعار النفط والتحديات الاقتصادية الموجودة مسبقاً وانعكاسها على النمو الاقتصادي وفرص الإقراض.

سيولة قوية

وحول اتجاهات التمويل المتوقع حدوثها بعد «كورونا»، التوقعات تعتمد على احتمالات أن يؤثر انخفاض أسعار النفط في شروط التمويل للبنوك، حيث سيؤدي انخفاض عائدات النفط إلى تراجع تدفقات الودائع الحكومية وبعض الكيانات المرتبطة بالحكومة. ومع ذلك، ستظل سيولة البنوك الإماراتية قوية.

الدفع اللانقدي

يعد إطلاق منظومة الدرهم الإلكتروني، من أولى الخطوات التي اتخذتها دولة الإمارات للدخول إلى العصر الجديد من حلول الدفع اللانقدي، حيث تستهدف المنظومة مواكبة التحول الرقمي وتوفير حلول الدفع الذكية، عبر خيارات دفع ومزايا عديدة لسداد رسوم أكثر من 5000 خدمة حكومية، بالتعاون مع عدد من البنوك الوطنية الرائدة في الدولة.

وتتضمن مزايا المنظومة التي تم إطلاق الجيل الثاني منها مؤخراً تقديم خدمات الدفع اللانقدي وفق معايير الجودة والأمان وسرية البيانات، إدارة المدفوعات بسهولة وكفاءة، توفير بطاقات جديدة بمزايا عدة من خلال مصارف متعددة، والسرعة والدقة في إتمام المعاملات.

ويتيح تطبيق الدرهم الإلكتروني «مباشر» أحدث حلول التكنولوجيا المالية ويُمكن من سداد مدفوعات الجهات الحكومية عن طريق الهاتف الذكي دون الحاجة إلى بطاقات أو أوراق نقدية، وذلك في أي وقت ومن أي مكان، وباستخدام كلمة مرور لمرة واحدة أو ميزة التحقق بخطوتين، كما يمنح مستويات غير مسبوقة من الأمان من دون الكشف عن بيانات الحساب المصرفي.

سادساً :
توجهات البنوك بعد كورونا

الصيرفة الرقمية «الحل والمنقذ»

الجائحة كشفت بوضوح أن القطاع المصرفي في الدولة يعد أقوى القطاعات الاقتصادية وأن الإجراءات الاحترازية التي اتخذها المصرف المركزي والبنوك منذ عام 2008 حتى أوائل عام 2020 أدت لقوة ومتانة القطاع مما جعله أكثر صلابة في مواجهة الأزمات والكوارث ومنها «كوفيد –19».

كما أن الجائحة أكدت صحة توجه البنوك وسعيها الناجح خلال السنوات القليلة الماضية للتحوّل الرقمي وأكدت للجميع أن الصيرفة الرقمية هي المنقذ والحل، وبالتالي لم تجد البنوك صعوبة في الإسراع بصيرفتها الرقمية وبدأت تنشط بقوة خلال الشهور الأولى للجائحة وتحول غالبية العملاء اليوم من عملاء مترددين في استخدام الصيرفة الرقمية إلى عملاء متشوقين للمزيد من معاملات الصيرفة الرقمية وسنجد خلال الفترة المقبلة توسعاً كبيراً للخدمات الإلكترونية للقطاع المصرفي خاصة مع توجه العديد من البنوك لإغلاق العديد من فروعها إضافة إلى دمج بنوك كبرى.

بنك رقمي جديد برأس مال مبدئي يقدر بـ2 مليار درهم

أعلن بنك أبوظبي الأول موافقة مساهميه على نقل ملكية الرخصة المصرفية لبنك الخليج الأول «سابقاً» إلى «القابضة» لتمكينها من تأسيس بنكها الرقمي الجديد [1].

وبموجب الاتفاقية، سينقل بنك أبوظبي الأول ملكية رخصة بنك الخليج الأول المصرفية السابقة إلى «القابضة» مقابل الحصول على حصة 10% من أسهم رأس مال البنك الجديد، مع أفضلية الحصول على 10% إضافية من الأسهم في حال تم طرحها للاكتتاب العام مستقبلاً. ومن المقرر أن تعمل «القابضة» على تأسيس البنك الرقمي الجديد برأس مال مبدئي يقدر بـ2 مليار درهم.

عليه يتوقع القطاع المصرفي بالدولة البنك الإماراتي الرقمي المتكامل الذي ستؤسسه «القابضة» وسيقدم فرصة استثمارية متميزة لقطاع الأعمال ولمساهمين، ليتكامل مع ما تتمتع به الإمارات من مكانة رائدة على صعيد الابتكار في قطاع الخدمات المالية.

1 https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-05-27-1.3868717

سادساً :
توجهات البنوك بعد كورونا

نظام تسهيلات القيم المخزّنة

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي[1] مؤخراً "نظام تسهيلات القيم المخزّنة" وهو الآن بصدد إصدار "نظام خدمات مدفوعات التجزئة" الذي سيحدد المعاملة التنظيمية للأصول المشفّرة.

المصرف المركزي لا يقبل في الوقت الحاضر "أو يقر" الأصـول المشفّرة أو الافتراضية كنقد قانوني مبرئ للذمة في دولة الإمارات إذ أن درهم الإمارات هو النقد القانوني الوحيد الذي له قوة الإبراء المطلقة في الدولة".

وأشار المصرف المركزي إلى أن "نظام تسهيلات القيم المخزّنة" يهدف إلى ترخيص المؤسسات التي تصدر أو توفر تسهيلات القيم المخزّنة في دولة الإمارات.

إن تسهيلات القيم المخزّنة هي تسهيلات يتم بمقتضاها قبول مبلغ من المال أو قيمة الأموال /والتي قد تشمل، ضمن عناصر أخرى، أصولاً مشفّرة أو افتراضية/ مقابل تخزين قيمة تلك الأموال".

ويعكف المصرف المركزي حالياً على إعداد نظام جديد يسمى "نظام خدمات مدفوعات التجزئة"، الذي سيُدرج مفهوم الرموز المميزة للدفع المعرّفة كأصول مشفّرة، مدعومة بعملة نقدية ويتم استخدامها لأغراض الدفـع.

وبإصداره لـ "نظام تسهيلات القيم المخزّنة" الجديد، يهدف مصرف الإمارات المركزي إلى تسهيل دخول مؤسسات التكنولوجيا المالية /فينتك/ وموفري خدمات الدفع من غير البنوك إلى سوق الإمارات، مع الاستمرار في حماية أموال العملاء، وضمان حسن سير العمل، ودعم تطوير منتجات وخدمات الدفع.

وتم إدراج تحسينات رئيسة في النسخة الجديدة من "نظام تسهيلات القيمة المخزّنة" مقارنة بالنسخة السابقة وشملت: "السماح لموفري خدمات الدفع من غير البنوك بالحصول على ترخيص دون الحاجة لتأسيس شركة بالاشتراك مع بنك مرخّص، وحيث يكون البنك المرخّص هو المساهم الرئيس" إضافة إلى خفض متطلبات رأس المـال من 50 مليون درهم إلى 15 مليون درهم والسماح بعمليات الإدراج الرقمي للعملاء بشكل غير مباشر، بدلاً عن التحقق المادي".

ويوفر "نظام تسهيلات القيم المخزّنة" الجديد البنى التحتية المناسبة للتنافس المتكافئ بين المشاركين في السوق ويعزز المنافسة والابتكار في منتجات القيم المخزّنة وخدمـات مدفوعات التجزئة، من خلال إزالة قـيود معيّنة على الترخيص، لتشجيع دخـول مؤسسات "فينتك" ومختلف موفري خدمات الدفع من غير البنوك.

1 https://www.albayan.ae/economy/local-market/2020-12-06-1.4032031

سابعاً :
آليات البنوك لدعم الأنشطة الاقتصادية

قدم القطاع المصرفي لدولة الإمارات المساندة الأقوى في ظل أزمة غير مسبوقة، لكل القطاعات الاقتصادية في إطار حزم الدعم التي صدرت بها توجيهات مصرف الإمارات المركزي، مع المحافظة على حقوق المساهمين بشكل مميز.

للمزيد من التوظيف الأمثل للموارد: التالي بعض الرؤى لآليات توجيه دعم البنوك للأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية وفق السياسة الاقتصادية للدولة:

أولاً: المصفوفة المقترحة للتمويل الأمثل مرتبطاً بالأهداف الاقتصادية لدولة الإمارات

برنامج لتمويل المقترح للصناعة يتناسب مع طبيعة النشاط الصناعي ويحقق الأهداف الاقتصادية

- تمويل بحد أدنى 80% من تكلفة المشروع
- فترة السداد حسب دراسة الجدوى
- فترة السماح تبدأ بعد تشغيل المشروع (18 إلى 24 شهراً)
- تكلفة التمويل لا تتجاوز 2%
- الضمانات على المشروع

شروط الاستفادة من البرنامج

يعتمد الحصول على التمويل والاستفادة من المميزات على درجة الالتزام بالأهداف الاقتصادية في شكل نقاط (يتم تقييم كل مشروع عليها) وفق المصفوفة التالية التالي:

م	المعيار	النقاط
1	نسبة كثافة رأس المال Intensive Capital	15
2	الاعتماد على الروبوتس و التقنيات الحديثة	15
3	توجه المنتجات نحو الأسواق العالمية	15
4	المساهمة في إحلال الواردات	10
5	ترشيد استخدام الطاقة	15
6	توفير وظائف للمواطنين	15
7	ضوابط الائتمان الأخرى	15
	المجموع	100

توزيع أولي للنقاط فقط للتوضيح

- يستفيد المصنع من البرنامج المقترح وفقاً لمجموع النقاط التي يحصل عليها المشروع.
- يمكن تنفيذ هذا البرنامج المقترح بواسطة البنوك المتخصصة في الصناعة، أو محفظة من عدة بنوك.

سابعاً :
آليات البنوك لدعم الأنشطة الاقتصادية

ثانياً: توصيات عامة

من المأمول أن تخفف البنوك قيودها في الإقراض والتسهيلات ضمن المنطق أن تكون كلفة الإقراض ضمن الحدود المعقولة لأسعار الفائدة التي وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، فلا يعقل أن يكون هناك إقراض بأسعار الفائدة السائدة في ظروف الاستقرار الاقتصادي، وأن يتسم التمويل بالآتي:

- أن يتم التعامل مع كل شركة وفقاً لطبيعة نشاطها والتحديات التي تواجهها.
- الالتزام بالمرونة اللازمة لمساعدة الشريك وليس العميل المقترض.
- المزيد من الاهتمام بدعم الأنشطة ذات الأولوية الوطنية، مثل المنتجات الغذائية والدوائية.
- المساهمة في دعم الأنشطة التي استجدت أو زاد الطلب عليها مع الجائحة الصحية.
- استحداث حوافز تمويل تتناسب مع طبيعة الأنشطة التي تعتمد على التقنيات المتقدمة.
- تركيز الجهود لتعظيم الاستفادة من قدرات الدولة في التحول لمنطقة جذب لانطلاق سلاسل التوريد حول العالم.
- تنسيق محافظ متخصصة بين البنوك التجارية لتوفير تمويل للأنشطة الخاصة مثل الصناعة والزراعة.
- الاستفادة من تجربة أبوظبي في دعم تقنيات الزراعة، كمنهج متكامل يضمن نجاح المشروعات.